

Distr.: General  
23 June 2015  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة السابعة

جنيف ١٨-٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

## تقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها السابعة

### المحتويات

الصفحة

٢	..... الاستنتاجات والتوصيات	أولاً-
٣	..... موجز الرئيس	ثانياً-
٣	..... افتتاح الدورة	ألف-
٥	..... تقارير اجتماعات الخبراء	باء-
١١	..... سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥	جيم-
١٣	..... صياغة السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة	دال-
١٥	..... التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة	هاء-
٢٠	..... مسائل أخرى	واو-
٢٠	..... المسائل التنظيمية	ثالثاً-
٢٠	..... افتتاح الدورة	ألف-
٢٠	..... انتخاب أعضاء المكتب	باء-
٢٠	..... اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل	جيم-
٢٢	..... اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية	دال-
٢٢	..... الجلسة العامة الختامية	هاء-
٢٣	..... الحضور	المرفق



## أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

(البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال)

### ١- سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية،

- ١- تشدد على أهمية سبل تنفيذ خطة التنمية المقبلة لما بعد عام ٢٠١٥ في تعزيز التجارة والتنمية،
- ٢- تطلب إلى الأونكتاد مواصلة تقديم الدعم المطلوب إلى البلدان النامية في وضع ومراجعة السياسات الوطنية لتنمية التجارة في سياق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- ٣- تلاحظ الاتجاه نحو تضمين الاتفاقات التجارية والاستثمارية أحكاماً عن التنمية المستدامة، وتسلم بأهمية ضمان الحماية البيئية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية وتلقي الضوء في هذا الصدد على مسؤوليات جميع أصحاب المصلحة، خصوصاً الحكومات والقطاع الخاص.

### ٢- رسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية،

- ١- تقر باستمرار أهمية ودور تعدد الأطراف في تشجيع إقامة نظام تجاري منفتح وجامع وعالمي ومنصف وقائم على قواعد وغير تمييزي، كما تسلم، في هذا الصدد، بأن الاتفاقات التجارية الإقليمية ينبغي أن تكون مكملة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وليس بديلة عنه؛
- ٢- تقر بحقوق البلدان المرنة الممنوحة لها في التفاوض على الاتفاقات وفي وضع واتباع المزيج الأكثر ملاءمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق تنميتها، وفقاً لالتزاماتها الدولية؛
- ٣- تقر بعمل الأونكتاد في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، والنقل وتيسير التجارة، والتكنولوجيا، بما في ذلك البحوث المتعلقة بأثر نقل التكنولوجيا على التجارة والتنمية وأهمية هذا العمل في تعزيز قدرة البلدان النامية على مواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية؛
- ٤- تحيط علماً بعمل اجتماعات الخبراء وتشجع الأونكتاد على تعزيز أوجه التآزر بين ركائزه الثلاث؛

٥- تطلب إلى الأمانة أن تعزز جهودها في إثراء المداولات في الجلسات المقبلة للجنة، بسبل منها الحرص على أن تتناول الوثائق البرلمانية سياسات تنمية التجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف، بهدف توسيع نطاق الخيارات السياساتية للتنمية وتشجيع طابع تفاعلي أكبر وبالتالي تعزيز بناء توافق الآراء.

## ثانياً- موجز الرئيس

### ألف- افتتاح الدورة

١- أدلى المتحدثون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: نائب الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل الفلبين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل ألبانيا، باسم المجموعة دال؛ وممثل بنن، باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثل سويسرا، باسم مجموعة جوسكانز؛ وممثل بربادوس، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل الصين؛ وممثل المغرب.

٢- وأكد نائب الأمين العام أهمية التجارة واقتبس كلاماً قاله وزير التجارة والصناعة في ليبيريا حين أعلن مؤخراً أن "التجارة مهمة لأن الناس مهمون". وذكر أن عام ٢٠١٥ سيكون عاماً حاسماً للتنمية لأن المعالم الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ ستحدد. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أهمية إدراك أن التجارة ليست مجرد كتاب للقواعد التنظيمية العالمية أو مجرد وضع لقواعد عالمية جديدة بل هو أكثر من ذلك بكثير. ويتعين تخفيض كلفة التجارة والحفاظ على الطابع الشمولي أثناء إدارة التجارة الدولية والتفاوض بشأنها.

٣- وأقر ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود بأهمية عملية تحديد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وضرورة استخدام التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن القضاء على الفقر وتحقيق ازدهار مستمر ومنصف. وقالوا بضرورة استكمال هذه الخطة بوسائل ملائمة للتنفيذ. وأقر ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والوفود بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الأونكتاد كصلة وصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لخطة التنمية من منظور التجارة وتمويل الاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها باتباع وسائل التنفيذ الضرورية. وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن من الممكن، بالاستناد إلى الإنجازات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التوصل إلى نمط جديد من الأفكار الإنمائية التي تمكن البلدان النامية عن طريق بناء قدراتها الإنمائية.

٤- وشدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والوفود على الدور الهام للنظام التجاري المتعدد الأطراف وأكدوا ضرورة تحريك جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية كي يتسنى تحقيق أهدافها وتطلعاتها الإنمائية بنجاح وفي أقرب وقت ممكن. وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن التركيز تحول من السبب الرئيسي لجولة الدوحة - أي الترويج لنظام تجاري متعدد الأطراف وملائم للتنمية - إلى الترويج لخطة تحرير أوسع نطاقاً، مع التركيز على أولويات بلدان الشمال. ورأى ممثلو بعض المجموعات الإقليمية والوفود أن اتفاقات التجارة الإقليمية، بما في ذلك اتفاقات التجارة بين الشمال والجنوب، لا ينبغي أن تؤثر سلباً على التكامل الإقليمي والحيز السياسي فيما بين بلدان الجنوب.

٥- وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إمكانية أن تهيئ البلدان المتقدمة، على وجه الخصوص، بيئة دولية من خلال أطر سياسية وحوافز ملائمة يمكن أن تؤدي إلى جملة أمور بينها زيادة تدفقات التمويل والاستثمار نحو البلدان النامية، وتحسين تطوير التكنولوجيا ونقلها، وإلى إنشاء نظام تجاري دولي عادل ومحفز للتنمية وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الحوكمة المالية والاقتصادية العالمية. وأعرب الممثل عن قلقه إزاء بعض الاتفاقات التجارية الإقليمية والاتفاقات الاستثمارية الدولية الناشئة التي تتضمن أحكاماً أكثر صرامة من الأحكام التي يعطيها النظام التجاري المتعدد الأطراف أو أحكاماً إضافية تتجاوز ما تنص عليه الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف الموجودة حالياً. وفي هذا الصدد، أكد الممثل أهمية الحفاظ على الحيز السياسي لتحقيق الحد الأقصى من المرونة في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والإنمائية الوطنية.

٦- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى الإمكانيات التي تنطوي عليها الاتفاقات التجارية الإقليمية والأقليمية لدعم تكامل تجاري أوسع وتيسير الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، والتي ينبغي تعزيزها إلى أقصى قدر ممكن. ولاحظ الممثل أيضاً أن من المهم أن تلتزم جميع الدول بعملية رصد ومساءلة واستعراض يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وأن ترسي نظم مساءلة على الصعيد الوطنية. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى التحدي الكبير الذي يواجهه أعضاء هذه المجموعة في التوصل إلى تجارة عالمية أكثر انفتاحاً. وقال إن تكاليف التجارة التي لا تزال مرتفعة هي العائق الرئيسي وإن أبحاث ومنشورات الأونكتاد بينت أن بإمكان البلدان النامية أن تستفيد استفادة كبيرة من الاستثمار في تيسير التجارة والنقل، ولكنها في الوقت نفسه تواجه عقبات متعددة، ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية، في هذا السياق، إلى توفير ما يكفي من الموارد للمساعدة التقنية وبناء القدرات في البلدان النامية من أجل تسخير التجارة تسخيراً كاملاً بوصفها محركاً للتنمية. وقال إن اتفاق تيسير التجارة الذي وضعته منظمة التجارة العالمية مهم في توفير حل لهذا التحدي. وأكد أحد الوفود أهمية المسائل العمالية، خصوصاً العمل اللائق والبعد الجنساني الذي يتعين إدخاله في التجارة والسياسات ذات الصلة.

٧- وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية، بما في ذلك التجارة الناشئة بين بلدان الجنوب، والنزعة الإقليمية، والحاجة إلى سياسات تكميلية وتمكينية لتسخير المكاسب الناتجة عن التجارة.

## باء- تقارير اجتماعات الخبراء

### ١- تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة (البند ٣(أ) '١' من جدول الأعمال)

٨- عرض نائب رئيس - مقرر الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة تقرير الدورة، مشيراً إلى أنها كانت ناجحة فضلاً عن أنها جاءت في الوقت المناسب، لأنها عُقدت عقب اعتماد الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في بالي، إندونيسيا. وقد تناول الاجتماع على وجه الخصوص، في سياق الاتفاق، المسائل الرئيسية الأربع التالية: قواعد منظمة التجارة العالمية والحقائق الميدانية؛ وتكاليف وفوائد الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة وتأثيرها في التنمية؛ والمفاوضات والاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة؛ ضمان الاتساق؛ وتنفيذ تدابير تيسير التجارة؛ الأدوات والإطار المؤسسي. وألقى نائب الرئيس - المقرر الضوء على الجودة العالية للمناقشات الموضوعية والعروض والوثائق الداعمة، بما في ذلك تلك التي أعدتها الأمانة. وأشار إلى المعارف القيمة للغاية المكتسبة من الآراء المختلفة التي أعرب عنها الخبراء ومن التجارب الوطنية المعروضة.

٩- وعرض رئيس الاجتماع تقرير الدورة الثالثة، مذكراً ببعض مواطن الضعف المشتركة وتحديات التنمية المستدامة التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة، بما في ذلك اعتمادها الكبير على روابط النقل البحري والجوي. وأكد من جديد أهمية تعزيز استدامة البنى التحتية للنقل وقدرتها على الصمود، بهدف زيادة قدرة الدول الجزرية النامية الصغيرة على المنافسة في مجال التجارة وتحسين إمكانية وصولها إلى السوق العالمية. وأكد في معرض تلخيصه لبعض الاستنتاجات التي خرج بها الاجتماع على ما يلي: أتاح توافق الآراء الواسع في الاجتماع فرصة للخبراء لإعادة النظر في حالة النقل واللوجستيات التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواصلة إبراز أهمية هذا الملف في جدول الأعمال السياسي الدولي؛ ومن الأهمية بمكان الاعتراف بدور الشركات والتعاون على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك ما يتعلق ببناء قدرتها على التأقلم، وتمويل مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ؛ ولا بد من ضمان ما يتناسب مع مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من دعم مالي وبناء للقدرات.

١٠ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقارير الواردة في الوثيقتين TD/B/C.I/MEM.7/6 و TD/B/C.I/MEM.7/9، على التوالي.

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية  
(البند ٣(أ) '٢' من جدول الأعمال)

١١ - قدم رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، نيابةً عن رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية، تقرير الدورة السابعة، مذكراً بالتوصيات السياسية الرئيسية المقدّمة.

١٢ - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/31.

(ج) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية  
(البند ٣(أ) '٣' من جدول الأعمال)

١٣ - قدم رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية تقرير الدورة الثالثة، مذكراً بتركيزه على العناصر الممكن استخدامها لإعداد مجموعة أدوات تضم مجموعة من أفضل الممارسات، منظمة بحسب القطاعات، التي يمكن أن تستقي منها البلدان النامية المعلومات المناسبة لها ولظروفها، وهي معلومات يمكن أن تساعدها في تعزيز كفاءة وفعالية الأنظمة والمؤسسات. وتبادل الخبراء التجارب والدروس المستفادة في وضع وتعزيز الأطر التنظيمية والمؤسسية. واستندت الدورة، بوجه خاص، إلى الخبرات المكتسبة من خلال عمليات استعراض سياسات الخدمات التي يجريها الأونكتاد.

١٤ - وكانت الرسالة الرئيسية التي انبثقت عن المداولات تتعلق بالفرصة التي لم يُستفد منها بعد في قطاع الخدمات، بما في ذلك لأجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وتبيّن أن تحقيق الأهداف والغايات المقترحة ضمناً وصراحةً سيعتمد على وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية. غير أن وضع إطار سياسي وتنظيمي ومؤسسي مناسب يلائم الظروف والأولويات الوطنية في إطار بيئة تجارية متزايدة الانفتاح ظل يشكل تحدياً مهماً أمام الحكومات. ويتطلب ذلك إجراء عملية جرد وتقييم شاملة للخدمات.

١٥ - وأقرّ الخبراء بأن العمل الشامل للأونكتاد بشأن الخدمات أتاح مجموعة من الأدوات لمساعدة البلدان في مواجهة هذا التحدي. وقد وُضعت عمليات استعراض سياسات الخدمات التي يجريها كمنهجية لتقييم النتائج الاقتصادية والمؤسسات التي تدير القطاع ولاقتراح حلول عملية مناسبة. وقُدمت تجارب البلدان مع عمليات استعراض سياسات الخدمات في كل من إكوادور وإندونيسيا وأوغندا وباراغواي وبنغلاديش وبيرو وجامايكا ورواندا وليسوتو كما جرى تبادل الدروس المستفادة، ويدل ذلك عموماً على رغبة البلدان في الاستفادة من الخدمات بشكل عام،

والقطاعات الرئيسية المنتقاة بشكل خاص، كمحركات للنمو والتنمية المستدامة. وبينت التجارب بشكل عام أهمية ما يلي: اتساق السياسات وتنسيقها؛ ومتطلبات البيانات اللازمة لوضع السياسات والقواعد التنظيمية القائمة على الأدلة؛ وفعالية المؤسسات والحكومة؛ وتهيئة بيئات تمكينية للتكنولوجيا الإنتاجية ومؤسسات الأعمال؛ وتطوير المهارات العمالية.

١٦- وأكد الرئيس أنه اتضح من المناقشة أن عمل الأونكتاد المتعلق بالخدمات، خصوصاً عمليات استعراض سياسات الخدمات التي يجريها، يؤثر تأثيراً فعلياً على أرض الواقع، إذ أنه يتيح للبلدان تقييم قطاعات الخدمات وتقديم توصيات سهلة التنفيذ لتحديد الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بتنمية اقتصاد وتجارة الخدمات.

١٧- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/9.

(د) **تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي**  
(البند ٣(أ)؛ ٤؛ من جدول الأعمال)

١٨- عرض نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي، تقرير الدورة الثانية، الذي يركز على المناقشات والنتائج الرئيسية. وكان الخبراء قد شددوا على النجاحات التي تحققت فيما يتعلق بالفقر الذي تقلص بوتيرة مدهشة في السنوات الخمس والعشرين الماضية، والاتحاق بالمدارس، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، وخفض معدلات وفيات الأطفال. وأثناء مناقشة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعاون الدولي، لاحظ الخبراء أن تحقيق الأهداف جاء مخيباً للآمال. فعلى سبيل المثال، ما زالت البلدان المتقدمة بعيدة عن بلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي الذي اتفقت على تخصيصه لتلك المساعدة رغم أن إطار الأهداف يركز أساساً على المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون للحد من الفقر.

١٩- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.6/6.

(هـ) **اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة**  
(البند ٣(أ)؛ ٥؛ من جدول الأعمال)

٢٠- عرض رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة تقرير دورته الثانية. ودَّكر الرئيس بأن موضوع الاجتماع هو "نحو نظام تجاري متعدد الأطراف موات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة"، قائلاً إن الاجتماع جاء في الوقت المناسب لأن المجتمع الدولي يعد لتكثيف العمل

المتعلق بتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولأن أعضاء منظمة التجارة العالمية كانوا، قبل بضعة أيام، قد استأنفوا المفاوضات من أجل تحديد خطة ما بعد مؤتمر بالي الرامية إلى اختتام جولة الدوحة. وساعدت الوثيقة الأساسية التي أعدتها الأمانة في ضمان مناقشة حية ومنتجة ومفيدة.

٢١- وقال الرئيس أثناء عرضه لبعض القضايا الرئيسية التي انبثقت عن المناقشة بأن الخبراء أقرّوا بأن من المتوقع أن تضطلع التجارة بدور تمكيني رئيسي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، ثمة ضرورة حاسمة لوجود إطار متسق ومتكامل لسياسات التنمية يربط التجارة بالسياسات الأخرى المكملّة. ويمكن اعتبار أي نظام تجاري متعدد الأطراف شامل ويعمل بشكل جيد من المنافع العامة العالمية. وكان لوثيقة بالي الختامية أهمية في ضخ زخم متجدد في مفاوضات جولة الدوحة، رغم أن اختتام هذه الدورة لا يزال صعباً. ودكّر الرئيس بأن عدة متكلمين شددوا على أهمية أن تعتمد الوفود نهجاً عملياً ومرناً ومبتكراً يركز على الممكن والمعقول.

٢٢- وجرّت مناقشات واسعة أيضاً بشأن النمو الذي حصل مؤخراً في اتفاقات التجارة الإقليمية وتعمق هذه الاتفاقات. وأشار الرئيس إلى أن عدة متكلمين اتفقوا على أن هذه الاتفاقات مدفوعة بالرغبة في معالجة أوجه الاختلاف في القواعد التنظيمية فيما بين البلدان. ولهذه الاتفاقات تداعيات تُظمية وإنمائية من بينها تفتت الهيكل التجاري والخطر المتمثل في احتمال استبعاد البلدان الصغيرة. وفيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي، دكّر الرئيس بأن بعض المتكلمين رأوا أن تحقيق نتائج في جولة الدوحة يجب أن تكون له الغلبة على مناقشة القضايا الجديدة في حين أن آخرين شعروا بأن النظام التجاري المتعدد الأطراف بحاجة إلى التكيف مع القضايا الجديدة والناشئة مثل تقلب أسعار العملات أو تغير المناخ. وأخيراً، ذكر الرئيس أن المناقشة كانت مفيدة للغاية إذ أتاحت تبادل الأفكار الابتكارية والخيارات السياسية، وتعميق فهم الدول الأعضاء وتحقيق الاتساق بين المنظمات المعنية بالتجارة والتنمية التي يقع مقرها في جنيف، سويسرا.

٢٣- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.5/6.

## ٢- تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة

(أ) اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب (البند ٣(ب)١، من جدول الأعمال)

٢٤- عرض نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، تقرير الاجتماع. ولاحظ نائب الرئيس - المقرر أن الإدماج المالي أصبح عنصراً هاماً في جدول أعمال السياسات الدولية، فذكر أن نسبة لا تتجاوز ٣٤ في المائة من الشركات في البلدان النامية



لديها قرض مصرفي وأن نسبة ٥٠ في المائة فقط من الأشخاص كان لديهم عام ٢٠١١ حساب مصرفي في مؤسسة مالية رسمية. وأكثر المتضررين من الإدماج المالي هم النساء والشباب والفقراء وسكان الأرياف والمهاجرون والعاملون في الاقتصاد غير الرسمي.

٢٥- وأشار إلى أن توافق واسع في الآراء برز بشأن الدور والمساهمة الحاسمين للإدماج المالي في الحد من الفقر وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توجيه الموارد إلى الاحتياجات المحددة للأفراد والشركات، وكذلك نحو الاستثمارات الإنتاجية. وأضاف أن الإدماج المالي في البلدان النامية عرف تطوراً سريعاً بسبب تقدم التكنولوجيا وانتشارها وظهور أنماط جديدة من الأعمال التجارية، نتيجة للسياسات والقواعد التنظيمية الحكومية، في جملة أمور أخرى. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى بروز الخدمات النقدية المتنقلة، رغم أن بلداناً وأقاليم أخرى فضلت سبلاً وسياسات مختلفة.

٢٦- وأكد الخبراء الدور الرئيسي للحكومة في تعزيز الملائم من المؤسسات والقواعد التنظيمية والثقيف المالي وتمكين المستهلك وأنماط الأعمال التجارية والتكنولوجيا الابتكارية التي ستؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق وإلى تجاوز العقبات الثقافية في المجتمع التقليدي لإشراك النساء والشباب. وأكد المشاركون أهمية زيادة التحويلات بهدف توليد الدخل محلياً من خلال الاستثمار في البنى التحتية والاستثمار الإنتاجي. ويمكن معالجة إجراءات الإدماج المالي من خلال تحويلات أيسر وأسرع وأكثر أماناً وأقل تكلفة. وأخيراً، ناقش الخبراء العلاقة بين الإدماج المالي والاتفاقات التجارية التي تؤثر على الخدمات. وينبغي أن تنسق جهود تحرير التجارة بعناية وأن تتزامن مع وضع قواعد تنظيمية محلية ملائمة لتشجيع الإدماج والاستقرار الماليين.

٢٧- ولاحظ نائب الرئيس - المقرر أن الاجتماع كان مفيداً للغاية في تحسين فهم الدول الأعضاء لهذا الموضوع الإنمائي البارز في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن الأونكتاد سيواصل العمل على هذه المسائل، لمساعدة البلدان النامية في وضع سياسات خاصة بها لتعزيز الإدماج المالي للأفراد والمؤسسات، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/EM.6/3.

(ب) اجتماع الخبراء المعني ببرامج الإدماج الاجتماعي وتأثيرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع  
(البند ٣(ب)٢٤ من جدول الأعمال)

٢٩- قدم رئيس اجتماع الخبراء المعني ببرامج الإدماج الاجتماعي وتأثيرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع تقرير الاجتماع. ودكر الرئيس بالقضايا والمسائل الرئيسية للاجتماع مشيراً إلى أن النمو القوي الذي سُجل في العديد من البلدان النامية لم يتحول إلى نمو مستدام وشامل للجميع، وذلك لأسباب تعود في جزء منها إلى عدم خلق ما يكفي من الوظائف ذات

النوعية الجيدة وآليات التوزيع الفعالة. وكان ذلك مثار قلق فيما يتعلق بالاستبعاد من عملية النمو. ولم تكف السياسات السوقية التقليدية للحد من الفقر ومعالجة مشكلة عدم المساواة، واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن برامج الإدماج الاجتماعي أساسية في تعزيز التنمية الشاملة للجميع وأن هذه البرامج يجب أن تكون جزءاً من بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي. ويستدعي تعزيز الإدماج الاجتماعي أيضاً اتساقاً أكبر للسياسات الدولية، مثلاً في مجال سياسات تقديم المساعدة.

٣٠- وقُدِّمت تجارب عدة بلدان نامية ركزت على أهمية خلق الوظائف من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي. واتفق الخبراء على عدم نمط وحيد لتعزيز الإدماج الاجتماعي. فكل بلد يحتاج بالأحرى إلى وضع البرامج الخاصة به. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون نوع الجنس في صلب سياسات الإدماج الاجتماعي. وقد جرى التطرق إلى دور القيادة أيضاً بوصفه حاسماً في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وأشار الرئيس إلى ضرورة بناء القدرات في القطاع الخاص كي يتمكن من المساهمة على نحو أفضل في النمو الشامل للجميع، ولاحظ أن الإدماج الاجتماعي لا يمكن تحقيقه دون الإدماج المالي من حيث الوصول إلى الخدمات المالية وجودتها واستخدامها. وحثم الرئيس بالإعراب عن تقديره للنقاشات التفاعلية التي جرت خلال الاجتماع وعن شكره للأمانة على ما قامت به من عمل.

٣١- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/EM/7/3.

### ٣- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٣ (ج) من جدول الأعمال)

٣٢- قدم مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية تقرير الدورة الرابعة عشرة نيابةً عن رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وذكّر المدير بالملاحظات الافتتاحية للأمين العام ومناقشات المائدة المستديرة التي عقدت خلال الدورة. وقال إن فريق الخبراء أجرى استعراضات طوعية للنظر في بشأن قوانين وسياسات المنافسة في سيشيل والفلبين وناميبيا. وبالإضافة إلى ذلك، طلب فريق الخبراء إلى الأمانة أن تعد تقريراً بشأن تنفيذ برنامج العمل والقرارات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي عُقد عام ٢٠١٠، بما في ذلك اجتماعا الخبراء المخصصان بشأن حماية المستهلك والعلاقة بين سياسات المنافسة والسياسات المتصلة بالمستهلك المعقودان عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٣٣- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/34.

## جيم - سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٤- يسر الاجتماع غير الرسمي الأول الذي عقدته اللجنة نائب الأمين العام للأونكتاد. وألقى مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية عرضاً افتتاحياً، تلتها عروض من نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونائب المدير العام للسياسات في منظمة العمل الدولية، وموظف تنفيذي كبير من مصرف التنمية في أمريكا اللاتينية. وقدم مداخلات كل من رئيس فرع إحصاءات ومعلومات التنمية في الأونكتاد وأمين الخزانة في الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية. وتلت هذه العروض مناقشة تفاعلية.

٣٥- وفي سياق العملية التحضيرية المستمرة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، جرى النظر في الأطر التي يمكن من خلالها ربط التجارة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد بعض المشاركين في حلقة النقاش دور التجارة بوصفها وسيلة هامة من وسائل تنفيذ خطة تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥، مقرين بأن التجارة شرط ضروري لكنه غير كافٍ لتحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وقدم أحد المشاركين تفاصيل عن إطار تنفيذ وطني مقترح، هو طريقة خطط - نفذ - تحقق - صحح/ اتخذ إجراءً، وهي طريقة مفصلة في الوثيقة TD/B/C.I/37. وتميز هذه الطريقة بين مرحلة التخطيط - التي يمكن أن يمثل فيها تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نقطة بداية في وضع استراتيجيات وطنية جديدة للتنمية المستدامة - ومرحلة تنفيذ السياسات الملائمة، ومرحلة الرصد والمراجعة (أحد شروطها الرئيسية الإلمام بالبيانات) ومرحلة العمل التي تتيح تعديل السياسات على نحو متكرر لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل الطويل.

٣٦- وتحدث بعض المشاركين في حلقة النقاش والمندوبين عن مسألة مثيرة للقلق تتعلق بضعف إدماج مسألة التجارة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، واعتبروها تفتقر إلى الطموح اللازم لحفز العمل في مجال التجارة كي تمثل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. ودعا بضعة المشاركين في حلقة النقاش الدول الأعضاء إلى تدارك هذه الفرصة الضائعة جزئياً عن طريق ضمان إدماج المزيد من المسائل التجارية في المؤتمر الدولي الثالث المقبل لتمويل التنمية (أديس أبابا، تموز/يوليه ٢٠١٥).

٣٧- وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إدراج التجارة في إطار أهداف التنمية المستدامة، أكد بعض أعضاء فريق النقاش أهمية وضع المؤشرات الملائمة لأن الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية للبلدان يمكن أن تسترشد في النهاية بهذه المؤشرات. وتناول أحد المشاركين بالتفصيل المؤشرات التسعة عشر التي اقترحتها الأونكتاد فيما يتعلق بالهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة والمتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وبعد مشاورات واسعة، وضعت هذه

المؤشرات واختيرت باتباع نهج غير منحاز، وبطريقة (ذكية) محددة المعالم وواقعية وقابلة للتحقيق والقياس ومقيدة بحدود زمنية، كي تعكس بشكل كافٍ الطبيعة المتعددة الجوانب للهدف المحدد.

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، سلّم بضعة مشاركين بأن التجارة مترابطة مع العديد من الأهداف المواضيعية، كالأهداف المتصلة بالحد من الفقر، والأمن الغذائي، والمساواة بين الجنسين، والتوظيف. وفي هذا السياق، شدد أحد المشاركين على الحاجة إلى وضع إطار إنمائي عالمي جديد يتيح التخلص من العقبات الهيكلية التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيستلزم ذلك جهود الأونكتاد لضمان مراعاة جميع الأهداف المتصلة بالتجارة للفوارق بين الجنسين، فضلاً عن الحاجة إلى بيانات وأهداف مصنفة بحسب نوع الجنس. وركز مشارك آخر على أوجه الترابط بين التجارة والعمالة، وهو أمر هام للغاية بالنظر إلى أن العديد من أهداف التنمية المستدامة المقترحة ترتبط بمسائل العمل، بما في ذلك الهدف ١ المتعلق بإنهاء الفقر، والهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، والهدف ٨ المتعلق بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من عدم المساواة.

٣٩- وتعكس أوجه الترابط بين الأهداف المتصلة بالتجارة والمساواة بين الجنسين والعمالة المزيج السياسي الشامل اللازم على الصعيد الوطنية لضمان أثر إيجابي للتجارة على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، أي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأكد أحد المشاركين ضرورة أن تعتمد الحكومات نهجاً متكاملًا يجمع بين أدوات تتعلق بمختلف الأهداف السياسية بطريقة تخلق أوجه تآزر وتقلل الآثار السلبية غير المباشرة إلى أدنى حد ممكن. وسيختلف الاختيار المحدد للأدوات بين بلد وآخر بحسب الاحتياجات الخاصة بكل بلد وظروفه وأحواله.

٤٠- وركزت المناقشات على أوجه التآزر الموثقة توثيقاً جيداً بين التجارة والعمالة. لكن وجود صلة إيجابية ليس أمراً تلقائياً، بل يحتاج إلى سياسات تكميلية، كتحسين نوعية الوظائف ومعالجة المسائل الهيكلية في أسواق العمل، من أجل جعل التجارة والاستثمار قوة دافعة للتنمية.

٤١- ورأى بعض المشاركين أن تجنب عمليات المعاوضة بين الأهداف السياسية أمر هام لكنه يطرح تحديات. ويُذكر من بين الأمثلة على عمليات المعاوضة المحتملة إدماج معايير العمل في الاتفاقات التجارية الأمر الذي قد تكون له آثار إيجابية على الرعاية الاجتماعية، لكنه قد يؤثر سلباً أيضاً على المشاركة في سلاسل القيمة والتجارة العالمية. لكن الأحكام الواردة في الاتفاقات التجارية لضمان الحقوق الأساسية للعمال وظروف عمل مقبولة يمكن أن تكون مفيدة للتنمية، بطرق منها الحيلولة دون الأثر الهدام الذي يتركه السباق إلى الحضيض.

٤٢- ولاحظ أحد المشاركين في حلقة النقاش أن تحقيق النمو التجاري مع الحفاظ على الاستدامة البيئية أمر يمكن تحقيقه. فبرنامج الأنديز للتجارة البيولوجية، على سبيل المثال، أدمج المحافظة على التنوع البيولوجي مع الاستخدام المستدام واحترام شواغل الإنصاف فيما يتعلق بالوصول إلى المنافع وتقاسمها وتوفير الوظائف والدخل للنساء والمجتمعات الريفية.

٤٣- وتحتاج الحكومات الوطنية، لدى تصميمها للمزيج السياسي الأمثل، إلى بيئة سياسية تمكينية وشركات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأكد أحد المشاركين أن التوقعات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يقابلها حشد كافٍ للموارد، بما في ذلك من خلال الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، والمعونة من أجل التجارة، وغير ذلك من برامج بناء القدرات.

٤٤- وفيما يتعلق بدور المؤسسات الدولية، فكر أحد المشاركين في نطاق تحسين التكامل بين برنامج توفير العمل اللائق والسياسات التجارية والاستثمارية من خلال مبادرات كبرنامج العمل الأفضل الذي وضعته منظمة العمل الدولية. وأكد بضعة مشاركين أيضاً أهمية مصارف التنمية الإقليمية ومصارف التصدير والاستيراد في سياق توسيع التعاون والتجارة بين بلدان الجنوب، ودعم الممارسات والسياسات البيئية، وتقديم المساعدة التقنية، وتوفير التمويل للتنمية المستدامة.

٤٥- وأخيراً، اتفق بعض المشاركين والمندوبين على أن الشروع في اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية لا ينبغي أن يحد من حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية. وثمة حاجة إلى تجنب أية أحكام في الاتفاقات التجارية والاستثمارية من شأنها أن تحد من قدرة البلدان على وضع قواعد تنظيمية لحماية المصلحة العامة، عندما يحول فرض قيود على الحيز الضريبي، على سبيل المثال، دون توفير الخدمات العامة والحماية الاجتماعية.

## دال- صياغة السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٦- قدم مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية العرض الافتتاحي للاجتماع الثاني غير الرسمي. وشارك في حلقة النقاش كل من: المستشار في البعثة الدائمة لشيلي لدى منظمة التجارة العالمية؛ والمستشار في البعثة الدائمة لفييت نام لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وسفير الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والمستشار في شعبة استعراض السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية. وتلت هذه العروض مناقشة تفاعلية.

٤٧- وركزت المناقشة المتعلقة بالاتفاقات التجارية الإقليمية على دور هذه الاتفاقات وقدرتها على التأثير على قدرة بلد ما على صوغ سياسات إنمائية وطنية، وعلى الاتجاهات الراهنة في التجارة العالمية. ولوحظ أن عدد هذه الاتفاقات زاد بسرعة في السنوات العشرين الماضية، إذ يبلغ عدد الاتفاقات النافذة منها حالياً ٤٠٧ اتفاقات. ورغم أن أغلبية هذه الاتفاقات اتفاقات ثنائية، شدد أحد المشاركين في حلقة النقاش على أن عدد الاتفاقات المتعددة الأطراف آخذ في التزايد. وثمة اتجاه بازر آخر هو أن التكتلات التجارية باتت تضم أطرافاً من مناطق مختلفة، وأغلبية هذه الاتفاقات أبرمت بين البلدان المتقدمة والنامية. وتطورت طبيعة الاتفاقات التجارية الإقليمية في

النطاق والعمق، مع مرور الوقت. ورغم أن بعض الاتفاقات لا تزال تعيد ذكر أحكام اتفاقات منظمة التجارة العالمية، فإن اتفاقات أخرى تشمل قضايا جديدة كسياسات المنافسة ومعايير العمالة. ولاحظ أحد المشاركين في حلقة النقاش أن معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية التي أبرمت مؤخراً تتضمن أيضاً أحكاماً تتعلق بالاستثمار، بينما يتم في حالات أخرى التفاوض بشأن اتفاقات استثمارية بالموازاة مع الاتفاقات التجارية الإقليمية.

٤٨- واتفق بعض المشاركين على أن إبرام اتفاقات التجارة الإقليمية والاتفاقات الإقليمية الكبرى لا يشكل ظاهرة جديدة أو حتى حديثة الظهور. فمنذ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة عام ١٩٤٨، نُفذت السياسات التجارية الإقليمية بالموازاة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. لكن بضعة مشاركين اتفقوا على وجود اتجاه آخذ في التنامي نحو النزعة الإقليمية، خصوصاً في السنوات الأخيرة.

٤٩- وأكد بعض المشاركين في حلقة النقاش أن الاتفاقات التجارية الإقليمية والتكتلات التجارية الإقليمية الكبرى ظهرت كرد مشروع على غياب الحيوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وما نتج عنه من بطء في التقدم نحو إصلاح السياسات التجارية على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، أكد أحد المشاركين أن الكثير من التقدم في التجارة الدولية يتحقق على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومع ذلك أعرب عن شواغل إزاء إمكانية أن تزيد الاتفاقات التجارية الإقليمية وخصوصاً التكتلات التجارية الإقليمية الكبرى إعاقة التقدم في التجارة المتعددة الأطراف، خصوصاً فيما يتعلق بالزراعة. وأكد المشاركون أيضاً أن التغيير اللازم في القواعد المتعلقة بالتجارة الزراعية يمكن أن يحدث فقط عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، يكتسي إصلاح السياسات الزراعية على الصعيد المتعدد الأطراف أهمية حاسمة للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصاً لضمان تحقيق الأمن الغذائي عالمياً. ومن المسائل الأخرى التي أثّرت فيما يتعلق بالتكتلات التجارية الإقليمية خطر حرف التجارة من خلال إبرام اتفاقات تجارية إقليمية واستخدام تدابير غير تعريفية.

٥٠- وجرى البحث في إمكانية أن تتلاقى النزعة الإقليمية مع تعدد الأطراف، شريطة أن يصمم هذا التلاقي ويُدمج في نهج إقليمي منذ البداية. وفي هذا الصدد، ألقى أحد المشاركين الضوء على المثال الناجح لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية التي أنشئت لتحل محل رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة وتوسّعها. وذكر مشارك آخر تجربة الاتحاد الأفريقي بوصفها عملية تكامل ناجحة لا تزال مستمرة. وقال إن هذا التكامل ينبغي أن يظل مركزياً في استراتيجية تنمية الدول الأفريقية، لأنه ضروري لتحقيق السلام والازدهار، من خلال تسريع التعاون السياسي والاجتماعي - الاقتصادي فيما بين البلدان. وييسّر التكامل بين البلدان وجود مؤسسات اقتصادية، كمصارف الاستثمار والصناديق النقدية. والهدف النهائي بالنسبة لأفريقيا هو اعتماد اتحاد جمركي للقارة، وهو ترتيب من شأنه أن يساعد في زيادة القدرة التنافسية لاقتصاد أفريقيا من

خلال وفورات الحجم وتحسين فرص الوصول إلى السوق، وتعزيز تصنيع وتنويع الاقتصادات الأفريقية، وتجاوز الاعتماد على الواردات. ولتحقيق هذا المستوى من التكامل الاقتصادي، تحتاج أفريقيا إلى وضع حد للعديد من النزاعات وحالات الطوارئ مثل تفشي مرض فيروس إيبولا حالياً، كما تحتاج إلى بناء بنية تحتية لربط المنتجين بالمستهلكين.

٥١- وأقرّ بضعة مشاركين بدور التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي والازدهار والاستقرار. وفي هذا الصدد، أُشير إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية بوصفها واسطة للانخراط في التجارة والارتباط بالأسواق الدولية. وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن الارتباط بالأسواق الكبرى من خلال الاتفاقات التجارية يكتسي أهمية خاصة للاقتصادات الصغيرة. وتمثل الاتفاقات التجارية الإقليمية مساراً موازياً وليس مساراً بديلاً للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف النهائي وهو ضمان المزيد من تحرير التجارة بين البلدان.

٥٢- وأكدت أسئلة وتعليقات المندوبين أهمية المضي في دراسة آثار الاتفاقات التجارية الإقليمية على التجارة والتنمية في العالم، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن أهمية الأحكام المتعلقة بالتنمية المدججة في الاتفاقات التجارية الإقليمية. وأخيراً، أكد بعض المندوبين والمجموعات الإقليمية الحاجة إلى نزعة إقليمية تتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز، بغية الحفاظ على الحيز السياسي اللازم خصوصاً بالنسبة للاقتصادات الضعيفة.

## هاء- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٣- افتتح الاجتماع غير الرسمي الرابع وتولى تيسيره رئيس اللجنة. وكان من بين المشاركين في النقاش في الاجتماعين غير الرسميين الرابع والخامس مدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، ومدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ورئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، فضلاً عن رئيس قسم تيسير التجارة في فرع لوجستيات التجارة، في شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، وخبير اقتصادي من فرع التحليل التجاري في شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. وتلت العروض مناقشة تفاعلية.

٥٤- وركزت المناقشة على التقارير المرحلية المتعلقة بتشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد، أي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية. وفي السنة الماضية، أبلغ الأونكتاد عن المزيد من النتائج الرئيسية المرتقبة في إطار الركائز الثلاث وتركزت الجهود على تعزيز أوجه التآزر فيما بينها.

٥٥ - ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش أن جهود الأونكتاد الرامية إلى تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة، فضلاً عن التعاون بين الشُّعب، كانت مثمرة ومفيدة لعمل الأونكتاد. وأثنى عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية والمندوبين على نوعية العمل الذي يقوم به الأونكتاد ورحبوا بالجهود المبذولة لتشجيع أوجه التآزر. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين الوكالات إلى الحد الأقصى. واقترح أحد المندوبين إمكانية توشي رכיذة رابعة للعمل.

٥٦ - وشدد العديد من المندوبين والمجموعات الإقليمية على أهمية الدعم المتواصل الذي قدمه الأونكتاد في بناء وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالات السياسات التجارية وتيسير التجارة واللوجستيات، وفي تعزيز القدرات المشتركة بين المؤسسات على الصعيد الوطنية، فضلاً عن توفير مساعدة مناسبة في التوقيت للوفاء بالالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية. وسلط أحد المندوبين الضوء على آثار برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات التي قدمها الأونكتاد، وهي آثار هامة غير مباشرة، إذ بدأ تعزيز نشر المهارات والمعارف التي اكتسبها المشاركون في المنطقة. ولاحظ مندوب آخر أن عمل الأونكتاد عاد بفائدة كبيرة على البلدان غير الساحلية، وضمن، من خلال بناء توافق الآراء، أن يظل تيسير التجارة أمراً مهماً في السياسات الوطنية. وجرى التأكيد بشكل واسع على ضرورة ضمان دعم متواصل في جميع مجالات العمل هذه. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أحد المندوبين أن بناء القدرات في السياسات التجارية وتقديم الدعم فيما يتعلق بأدوات المفاوضات التجارية الدولية وغير ذلك من الدورات التدريبية كان أمراً ملحوظاً.

#### عرض تقرير أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

٥٧ - أكد العرض أهمية تيسير التجارة والنقل بوصفهما عنصريين مهمين في عمل فرع لوجستيات التجارة، ولاحظ تزايد أوجه التآزر بين الركائز الثلاث. وقدم عدداً من الأمثلة لتوضيح أوجه التآزر القائمة بين مختلف الأنشطة في إطار كل رכיذة من الركائز وكيف أفادت هذه الأنشطة ودعمت وغذت بعضها البعض.

٥٨ - ونظرت اللجنة في قضيتي تيسير التجارة وبناء قدرات مختلف الشُّعب. وقدّم عرض عن البعد الشامل للركائز الثلاث فيما يتعلق بتيسير التجارة واللوجستيات التجارية معلومات إضافية عن المخرجات التحليلية الجديدة بشأن الهيئات المعنية بالنقل البحري وتيسير التجارة، ضمن هيئات أخرى، فضلاً عن مشاريع المساعدة التقنية بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرنامج التدريب من أجل التجارة وبرنامج التدريب على إدارة الموانئ.

٥٩ - ومن بين الأمثلة الناجحة على التعاون بين الشُّعب مؤشر ربط الشائلي لخطوط النقل البحري الذي وضعه الأونكتاد. ويعتمد المؤشر الجديد على مؤشر ربط خطوط النقل البحري، الذين كان الغرض منه تقديم معلومات عن القدرة التنافسية التجارية للبلدان في مجالي النقل



واللوجستيات. وهو أداة ابتكارية تهدف إلى قياس الربط الثنائي بين أزواج البلدان. وأكدت المناقشات التي أفضى إليها ذلك أن هذه الأدوات التحليلية يمكن أن تكون مفيدة للغاية لتوضيح العلاقة الدائرية بين القدرة التنافسية التجارية وتكاليف النقل التي توفر فرصاً لصياغة سياسات أفضل وأكثر استنارة.

### عرض تقرير أنشطة الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية

٦٠- ركز العرض بشكل خاص على أوجه التعاون مع المؤسسات الأخرى، ومساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في الاستفادة قدر المستطاع من مواردها الطبيعية وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للمشكلات المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية. وركزت الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية على عدد من التحديات التي ظهرت من سير عمل أسواق السلع الأساسية الراهنة، وذلك في سياق الركائز الثلاث، بما في ذلك تقلبات أسعار السلع الأساسية، والأمن الغذائي، والاستعلامات عن السوق ونظم معلومات السوق، والتحديات التي تواجه صغار المنتجين والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية المعنية بالسلع الأساسية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة. وعولجت هذه التحديات في منشورات مختلفة أصدرتها الوحدة، بينها على وجه الخصوص "تقرير السلع الأساسية والتنمية" ومنشوراتها الإحصائية، بما في ذلك "حالة الاعتماد على السلع الأساسية" و"نظرة عُجلى إلى السلع الأساسية". وأجرت الوحدة أيضاً دراسات مخصصة بشأن مسائل تقليدية ومعاصرة عن السلع الأساسية، وقد أدرج عملها في "تقرير الحالة الاقتصادية العالمية وآفاقها". وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الوحدة ورقة عن اتجاهات السوق والقوى الدافعة لها لتنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦١- وتكتسي الركيزتان الثانية والثالثة أيضاً أهمية بالنسبة لعمل الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية. ونظمت الوحدة عدداً من المناسبات المتعلقة بقضايا السلع الأساسية، بينها ما يلي: اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ والمنتدى العالمي للسلع الأساسية؛ والمناسبة الخاصة بالمؤتمر المعني بقطاع النفط والغاز والمعادن في أفريقيا؛ والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة. ومن خلال هذه المنتديات، ساعدت الوحدة في بناء توافق الآراء بين الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال السلع الأساسية بشأن مسائل رئيسية تتعلق بالإدارة المستدامة للسلع الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت الوحدة مع مؤسسات دولية أخرى تُعنى بالسلع الأساسية لتحسين الحوكمة العالمية للسلع الأساسية، من خلال مبادرات كنظام المعلومات عن السوق الزراعية التي استحدثتها مجموعة العشرين، وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وساعدت الوحدة أيضاً في بناء القدرات في المجالات الرئيسية المتصلة بالسلع الأساسية، من خلال مشاريع مختلفة لحسابات وصناديق استثمارية إنمائية تهدف إلى تحسين الشفافية - ومنها على سبيل المثال خدمات المعلومات السوقية التي تقدمها إنفوكوم

وإنفوشير ومشروع الصندوق الاستثماري بشأن المعلومات المتعلقة بركائز الحديد - وتعزيز القدرات بما يتماشى مع المعايير التجارية وإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية.

٦٢- وتشمل التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية للسلع الأساسية التطورات في السلع الأساسية الزراعية والمعادن والخامات والفلزات، حيث سُجل اتجاه تنازلي عام في الأسعار اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥. وبدأت أسعار السلع الأساسية تتراجع منذ عام ٢٠١١، نتيجة العوامل المشتركة بين جميع الأسواق، أي العرض المفرط، والانكماش الاقتصادي العالمي، ودولار الولايات المتحدة الأمريكية القوي. وقد أدى هذا الاتجاه إلى خسائر في مداخيل الصادرات، وإلى آثار سلبية على البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية. وأشار باهتمام إلى حالة الطاقة، في سياق تراجع أسعار السوق، والإنتاج المفرط وتسايق منتجي النفط الرئيسيين للمحافظة على حصتهم من السوق. وفيما يتعلق بتأثير تقلب أسعار السلع الأساسية، بينت دراسات الأونكتاد أن لتقلب الأسعار في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً آثاراً سلبية على الأمن الغذائي. واقترحت حلول في الأجل القصير كالاحتياطات الغذائية وشبكات الأمان للشرائح الضعيفة في المجتمع المحلي، بينما شملت الحلول في الأجل الطويل التنويع الاقتصادي، واستراتيجيات إدارة المخاطر، وزيادة القيمة المضافة.

٦٣- ولاحظت اللجنة أن بلداناً عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء تعتمد على السلع الأساسية الأولية، خصوصاً الكاكاو والبن والقطن، وغيرها من السلع التي تشكل جزءاً كبيراً من إيرادات الصادرات. وأكد بضعة مشاركين في حلقة النقاش وممثل إحدى المجموعات الإقليمية ضرورة دعم أصحاب الحيازات الصغيرة من السكان، في سياق تراجع الأسعار. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه إزاء عدم وجود إعانات في البلدان الأفريقية وما ينتج عن ذلك من منافسة غير عادلة يواجهها منتجو الموارد الأولية. وبتزايد انسحاب صغار المزارعين من الإنتاج الزراعي لصالح قطاعات أخرى، ما يشكل مخاطر كبيرة على مدى توافر السلع الأساسية الأولية كالبن والكاكاو. وبالتالي، فإن ثمة حاجة إلى حماية منتجي الموارد الأولية من تقلب الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الأساسية.

٦٤- وناقشت اللجنة تدابير تقييد الصادرات التي تود بعض البلدان المنتجة للسلع الأساسية اتخاذها، واحتمال أن تؤدي هذه التدابير إلى توليد احتكاكات وإلى التدخل في التجارة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، لاحظ أحد المندوبين أن تقييد الصادرات قد يكون، في سياق الاعتماد على الصادرات وانعدام إضافة القيمة، أداة سياساتية فعالة بالنسبة لبعض البلدان المنتجة للسلع الأساسية.

٦٥- وشدد أحد المندوبين على أن الدول الأعضاء تحتاج إلى دعم سريع من الأونكتاد لمواجهة التحديات العاجلة الناشئة في مجال التجارة والسلع الأساسية. ودعا عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الأونكتاد إلى تقديم الدعم من أجل تيسير إنشاء منطقة التجارة الحرة

الأفريقية وأكدوا دور التحليل التجاري في وضع خارطة طريق القطن الأفريقي. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن القلق من احتمال أن تخسر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية جزءاً من الحيز السياسي إذا ما أصبح استخدام القيود على الصادرات أكثر صعوبة. فالقيود على الصادرات مفيدة للعديد من البلدان النامية التي تملك أدوات محدودة لتنفيذ سياساتها الإنمائية. وألقت بضعة مجموعات إقليمية ووفود الضوء على أهمية التجارة في مجال الوقود الأحياي بوصفها موضوعاً يمكن للأونكتاد أن ينظر فيه في أعماله المقبلة.

### عرض تقرير أنشطة شعبة التجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية

٦٦- ركز العرض على العمل الجاري والمنهجيات المتبعة، مع التركيز على هياكل تقديم الخدمات داخل الشعبة ونواتج جميع الركائز في مجالات التحليل التجاري والمفاوضات التجارية والتنمية المستدامة والمنافسة ومسألة التجارة ونوع الجنس الشاملة لعدة قطاعات. وتقدم بعض المندوبين بالشكر إلى الشعبة على ما قدمته من مساعدة تقنية متنوعة ومفيدة، وقالوا إن هذه المساعدة كان لها أثر إيجابي في بلدانهم. ولاحظوا أن التكنولوجيا والابتكار والبحث العلمي والتدابير غير التعريفية وسياسات المنافسة وسياسات الخدمات والسياسات التجارية كلها مواضيع ذات أهمية حاسمة للتنمية الشاملة والمستدامة.

٦٧- وأكد أحد المندوبين أهمية العمل بالنسبة لقطاع الخدمات، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات، وبالنظر إلى الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تركز بشكل متزايد على الخدمات، بما في ذلك العمالة. وقال إن التركيز على الابتكار في سياق استعراضات سياسات الخدمات يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الأعضاء. واقترح المندوب أن يؤدي الأونكتاد دوراً هاماً في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز دروس بناء القدرات على شبكة الإنترنت في البلدان النامية.

٦٨- وأكد مندوب آخر أن استعراض سياسات الخدمات الذي أُجري في باراغواي كان مفيداً إذ أتاح الإقرار بأهمية تعزيز قطاع الخدمات، فيما يتعلق بتنويع الصادرات على سبيل المثال - وأهمية ذلك مضاعفة بالنسبة للبلدان غير الساحلية التي تدفع تكاليف عالية لتصدير البضائع - والنمو الاقتصادي. وأتاح استعراض سياسات الخدمات التفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة لمناقشة الإجراءات الملموسة. وأكد المندوب ضرورة توفير موارد كافية للأونكتاد كي يتمكن من مواصلة توفير هذا التعاون التقني. وأخيراً، طلب مندوب آخر معلومات إضافية عن الجانب المتعلق بجمع التبرعات لتمويل أنشطة المساعدة التقنية التي تقوم بها الشعبة.

**واو- مسائل أخرى**

(المادة ٧ من جدول الأعمال)

٦٩- بالنظر إلى انعقاد الدورة الرابعة عشرة المقبلة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وافقت اللجنة على أن يتخذ مجلس التجارة والتنمية قراراً بشأن جدول أعمال الدورة الثامنة للجنة بناءً على توصية مكتب المجلس بعد انعقاد المؤتمر.

**ثالثاً- المسائل التنظيمية****ألف- افتتاح الدورة**

٧٠- افتتحت رئيسة الدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية السيدة فيلوريتا كودرا (ألبانيا)، الدورة السابعة للجنة في قصر الأمم بجنيف في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥.

**باء- انتخاب أعضاء المكتب**

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧١- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المنعقدة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد هومبرتو خيمينس تويس (إكوادور)

نواب الرئيس: السيد ألكسندر تسليوك (بيلاروس)

السيد توماس فوهغروب (ألمانيا)

السيدة ديورا ماريا بونسيه أولغاديث (غواتيمالا)

السيدة ريميدوس روميو غارثيا (إسبانيا)

السيد تران فان سون (فيت نام)

المقرر: السيد فيصل السويسي (المغرب)

**جيم- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل**

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٢- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقتين TD/B/C.I/36 و TD/B/C.I/36/Corr.1). وبالتالي، فقد كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣- تقارير اجتماعات الخبراء:
  - (أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:
    - ١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة؛
    - ٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية؛
    - ٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتجارة والخدمات والتنمية؛
    - ٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛
    - ٥' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتحسين البيئة المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.
  - (ب) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة:
    - ١' اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية على التنمية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب؛
    - ٢' اجتماع الخبراء المعني ببرامج الإدماج الاجتماعي وتأثيرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع.
  - (ج) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.
    - ٤- سياسات تنمية التجارة وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.
    - ٥- رسم السياسات الوطنية في سياق اتفاقات التجارة الإقليمية القائمة.
    - ٦- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.
    - ٧- مسائل أخرى.
    - ٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

## دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية (المادة ٨ من جدول الأعمال)

٧٣- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، بأن يقوم المقرر، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيقدم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

## هاء - الجلسة العامة الختامية

٧٤- قال الرئيس إن ما فهمه هو أن الدول الأعضاء قد اعتبرت الدورة بناءة وقيمة. وفهم أيضاً أن الدول الأعضاء قد اعترفت بالعمل الهام الذي تؤديه اللجنة في تنفيذ ولاية الأونكتاد من أجل المساهمة في متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الكبرى المعنية بالتنمية وأنها تتطلع إلى مواصلة العمل في هذا الشأن. واعتمدت اللجنة القرار الشفوي الذي اتخذته الرئيس القاضي بذكر توافق آراء اللجنة في التقرير.

٧٥- وأدلت مجموعة إقليمية وبضعة وفود ببيانات ختامية.

الحضور<sup>(١)</sup>

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وأعضاء اللجنة:

الاتحاد الروسي	السنغال
إثيوبيا	شيلي
الأرجنتين	صربيا
الأردن	الصين
إسبانيا	العراق
أفغانستان	غانا
إكوادور	غواتيمالا
ألمانيا	غينيا
إندونيسيا	فرنسا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الغلبين
إيطاليا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
البرازيل	فنلندا
بربادوس	فييت نام
بنغلاديش	كوت ديفوار
بنما	كوستاريكا
بوتان	الكونغو
بوركينافاسو	كينيا
بولندا	ماليزيا
بيرو	مصر
بيلاروس	المغرب
ترينداد وتوباغو	المملكة العربية السعودية
توغو	موزامبيق
تونس	النمسا
جامايكا	هايتي
الجزائر	الهند
جمهورية تنزانيا المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية مولدوفا	اليابان
جيبوتي	

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/INF.7.

- ٢- وكان ممثلاً في الدورة عضو المؤتمر الآتي اسمه:  
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:  
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأفريقي  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون الإسلامي  
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ  
مركز الجنوب
- ٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها التالية ممثلة في اللجنة:  
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في اللجنة:  
منظمة العمل الدولية  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
منظمة التجارة العالمية